«VIVA» تخفض أسعار التجوال في دول مجلس التعاون الخليجي

أعلنت شركة الاتصالات الكويتية «VIVA» عن تخفيض أسعار التجوال الدولي للعملاء المسافرين إلى أي من دول مجلس التعاون الخليجي تماشيا مع توصية وزراء البريد والاتصالات وتقنية المعلومات في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي ستصبح سارية المفعول اعتبارا من الأول من يوليو الجاري.

وتعليقا على هذه التعديلات الجديدة، قالت «VIVA» في بيان صحافي أنها تهدف دائما إلى توفير الأفضل لزبائنها مع خدمات أكثر كفاءة، واعدة العملاء بأن تواصل العمل لتقديم العروض الجديدة من خلال المنتجات الفريدة الأحدث والخدمات الممتازة الأنسب في الأسعار والتي سوف يستفيد منها جميع العملاء.

وأوضحت الشركة الى أنه إضافة إلى الخدمات القائمة حاليا في التجوال مع «VIVA»، سيتمكن العملاء الذين سيسافرون إلى أي دولة من دول مجلس التعاون الخليجي من استخدام كل الخدمات مع خفض تكاليف التجوال مع «VIVA»، مما سيمكن العملاء من إجراء واستقبال المكالمات المحلية والدولية، وكذلك إرسال واستقبال الرسائل القصيرة، وتحويل المكالمات من أي رقم إلى رقم آخر، مع التنبيه إلى المكالمات عند إقفال الجهاز.

ومع خدمة الانترنت على الموبايل يمكن للعملاء مطالعة البريد الإلكتروني، وقراءة الأخبار، وإرسال واستقبال الرسائل متعددة الوسائط واستعمال جميع خدمات البيانات، وعندما يتم تشغيل الهواتف النقالة، ستجد تلقائيا المشغل ويمكن للعملاء البدء في استخدام أجهزتهم على الفور.

وتشجع الشركة جميع العملاء على اغتنام الفرصة للاستمتاع بشبكة «VIVA» الواسعة من الشركاء الدوليين خلال سفرهم والبقاء على اتصال دائم مع العائلة أو الأصدقاء أو الزملاء. ويمكن للعملاء إجراء واستقبال المكالمات والرسائل النصية القصيرة SMS واستخدام أي من خدمات «VIVA» فيما يصل إلى 170 دولة مع أكثر من 400 شريك للتجوال الدولي.

كما يمكن لعملاء «VIVA» أيضا الذين يمتلكون أجهزة مع خدمات البيانات التمتع بخدمة التجوال مع أكثر من 215 مشغلا في 115 بلدا يدعم خدمات البيانات ذات النطاق العريض.

إضافة عامين للعقد الذي تم توقيعه في 2006 على فترة 10 سنوات

«طيران الجزيرة» توقع عقداً مع «لوفتهانزا تكنيك» العالمية لخدمة الصيانة الشاملة للمحركات

مروان بودي

أعلنت مجموعة طيران الجزيرة امس انها وقعت خلال معرض «لو بورجيه» الدولي عقد تمديد الصيانة الشاملة للمحركات مع «لوفتهانزا تكنيك» وهي شركة رائدة عالميا في خدمة صيانة الطائرات والمحركات ومكوناتها.

وبموجب هذا العقد، تمت إضافة عامين على فترة العقد الأصلي الذي تم توقيعه في عام 2006 لمدة 10 سنوات والذي يمد طيران الجزيرة بخدمة شاملة لمحركات أسطول الشركة، ويضم العقد الصيانة الشاملة على 13 محركا من طراز CFM56ـ5B لطائرات إيرباص A320 الستة التي تملكها وتشغلها طيران الجزيرة.

وفي هذا الصدد قال رئيس مجلس إدارة مجموعة طيران الجزيرة، مروان بودي: «تتمتع طيران الجزيرة بشراكة مهنية رائعة مع «لوفتهانزا تكنيك» منذ أن بدأت في توفير الخدمات والدعم التقني المتميز لطيران الجزيرة في عام 2006، ونتطلع لاستمرار هذه الشراكة في الأعوام القادمة».

من جهته، قال الرئيس التنفيذي لقطاع المنتجات والخدمات في شركة «لوفتهانزا تكنيك»، د.طوماس شتويجر: «يأتي هذا التوسع للشراكة المتينة التي تجمع طيران الجزيرة ولوفتهانزا تكنيك كنتيجة للتعاون المثمر بين الشركتين خلال الأعوام الماضية. وبما أننا نخدم طيران الجزيرة منذ فترة من بدء تشغيلها، فنعي متطلبات الشركة التقنية والفنية التي تخدم طائرات كثيرة التشغيل».

وتتضمن الخدمات التي تقدمها «لوفتهانزا تكنيك» لطائرات طيران الجزيرة في العقد الذي تم توقيعه بين الشركتين في عام 2006، خدمات نظام التحكم بالمحركات، وخدمات صيانة مكونات الطائرة، وخدمات إدارة الصيانة، وصيانة مكونات الطائرة التي تغطي أيضا صيانة الدفع العكسي للمحرك والكنة، إضافة إلى خدمات الصيانة الهندسية الشاملة والدعم الكامل للمكونات، بما في ذلك جميع الأجزاء فضلا عن الاستعانة بمخازن «لوفتهانزا تكنيك» للمكونات والتي تتضمن أكثر من ألف مكون.

47٪ لقطاعي العقار والاستثمار وبنسبة 23٪ للقروض الشخصية والاستهلاكية

«كامكو»: نمو التسهيلات الائتمانية يقترب من الصفر

قال تقرير صادر عن شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) حول تطور نمو التسهيلات الائتمانية في الكويت وبعض دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام الحالي، ان أرقام نمو الائتمان المحلي منذ بداية عام 2011 تبدو غير مشجعة.

وأشار التقرير إلى أن نمو الائتمان المحلي كان قريبا إلى الصفر، إذ بلغت محفظة القروض حوالي 25,3 مليار دينار في نهاية أبريل، ولفت التقرير الى انه إذا استمرت على هذا المسار، فإن نسبة النمو المتوقعة خلال عام 2011 لن تتجاوز الـ1٪ وبالتالي تكون أدنى نسبة نمو سنوية في الائتمان خلال الخمس سنوات الماضية باستثناء نسبة النمو المسجلة في عام 2010 والبالغة 0,4٪.

وعزى التقرير السبب في عدم النمو، ليس فقط إلى الوضع الائتماني والمالي غير المناسب لبعض الشركات المثقلة بالديون والوضع العام الذي يمر به القطاع الخاص وغيرها من العقبات الاقتصادية، إنما كذلك إلى هيكل توزيع القروض على القطاعات الذي لعب دورا رئيسيا في هذا التباطؤ، حيث التركز واضح في قطاع العقار والمؤسسات المالية غير البنوك وشراء الأسهم، إذ شكلت القروض إلى قطاعي العقار والاستثمار والقروض الشخصية التي وجدت طريقها إلى سوق الأسهم حوالي 47٪ من إجمالي محفظة القروض لدى البنوك كما في نهاية أبريل 2011 أو ما يعادل 12 مليار دينار وهذا ما يفسر ارتفاع القروض المتعثرة والمخصصات.

وذكر التقرير أن هذا التركيز سببه طبيعة النشاط الاقتصادي والقطاع الخاص الذي يعتمد بشكل كبير على الاستثمار العقاري والاستثمارات المالية، حيث لايزالامن يعانيان من انخفاض أسعار الأصول وقلة السيولة.

وبين أنه لكسر هذه الحلقة المفرغة في نمو الائتمان، هناك حلول عديدة تتعلق بتشجيع الاقتصاد الحقيقي مثل الصناعات على أنواعها والخدمات، حيث بدأت البنوك تتجه إلى تمويل القطاع الصناعي، إذ ارتفعت القروض الموجهة إلى هذا القطاع بنسبة 17٪ منذ ديسمبر 2008 لتصل قيمة محفظة القروض إلى 1,72 مليار دينار وهي لا تزال تشكل نسبة متواضعة من اجمالي محفظة القروض أو ما يعادل 7٪ فقط. تحتاج زيادة نسبة الإقراض إلى القطاع الصناعي مشاريع صناعية ذات جدوى اقتصادية حيث تشكل قيمة مضافة إلى الاقتصاد بدعم من توجه اقتصادي عام يعتمد على تنويع الاقتصاد وتعزيز دور القطاع الخاص.

ولاحظ التقرير عدم وجود مؤشر على تحرك القروض باتجاه التشييد والبناء بعد الانكماش بنسبة 1٪ منذ بداية العام الحالي لتسجل 1,75 مليار دينار، كما أن هناك دليلا واضحا على تراجع وتيرة النمو في القروض الموجهة إلى القطاع العقاري حيث ارتفعت بقيمة 71 مليون دينار خلال فترة الـ 12 شهر المنتهية في أبريل 2011 بينما كانت قد ارتفعت بحوالي 320 مليون دينار في الفترة نفسها المنتهية في أبريل 2010.

أما القروض الشخصية (باستثناء تلك الموجهة إلى شراء الأسهم) والتي تشكل حاليا 23٪ من إجمالي محفظة القروض حيث بلغت قيمتها 5,83 مليارات دينار كما في أبريل 2011، فقد سجلت معدل نمو سنوي 5٪ خلال فترة الثلاث سنوات الماضية (2010ـ2008) مقابل نمو بلغ 14٪ و11٪ في عامي 2006 و2007 على التوالي، في حين بلغت نسبة النمو 1,3٪ خلال الأربعة أشهر الأولى من عام 2011 وإذا استمرت بنفس وتيرة النمو هذه فسوف تسجل نسبة النمو 4٪ خلال عام 2011.

ورأى التقرير أن الاسباب وراء هذا التراجع تعود الى القيود على القروض الشخصية المفروضة من قبل البنك المركزي والتي تقضي بعدم جواز منح الأفراد قروضا تستخدم لسداد قروض قائمة على العميل والتأكد من استخدام القرض لشراء الاحتياجات الشخصية ولتغطية نفقات التعليم أو العلاج التي بدورها تهدف الى عدم استعمال الائتمان في غير أغراضه كالتوجه الى الاستثمار في الاسهم كما تثبت الاحصاءات الرسمية بالاضافة الى السياسة الحذرة للبنوك في منح القروض.

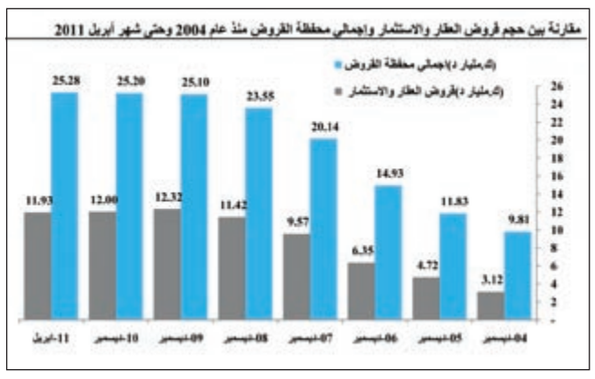

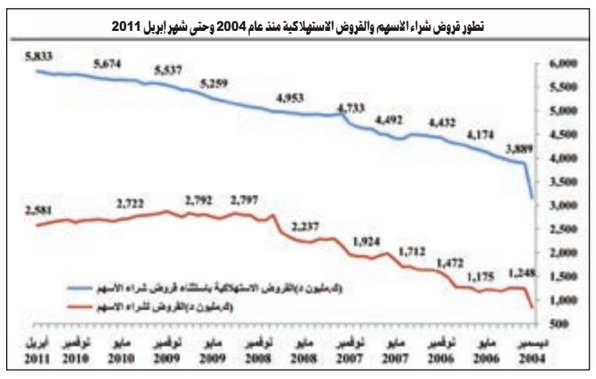

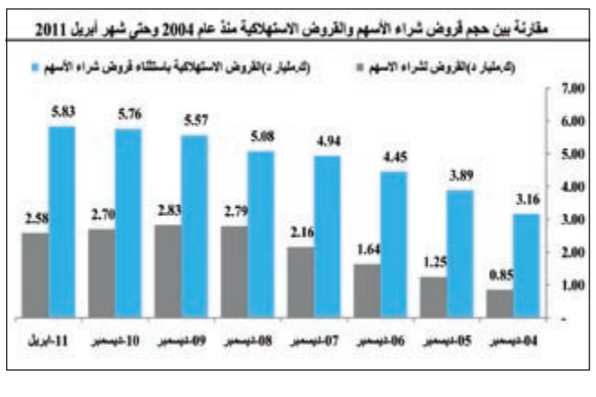

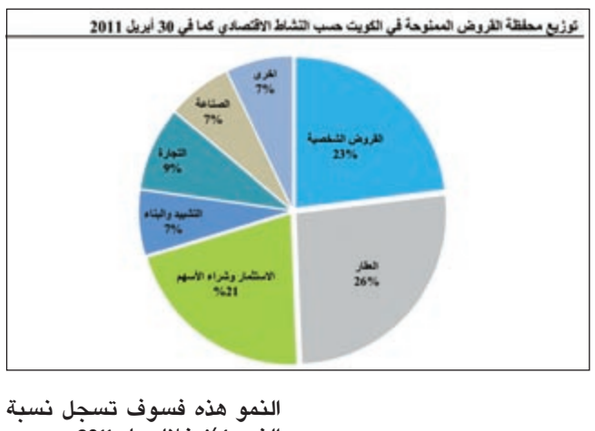

خلال عام 2009 والذي جاء بعد نسب نمو عالية خلال عامي 2008 و2007 تخطت الـ 20٪، عاد سوق الائتمان إلى تسجيل نمو إيجابي خلال عام 2010 بلغ 5,2٪ ليصل إجمالي محفظة القروض إلى 775 مليار ريال سعودي (207 مليارات دولار).

وشكلت الزيادة في حجم القروض الممنوحة لقطاع التجارة خلال الربع الأول من عام 2011 والتي بلغت 9,17 مليارات ريال سعودي (2,44 مليار دولار) الحصة الكبرى من الزيادة في إجمالي محفظة القروض في المملكة، مما يشير إلى أهمية القطاع ودوره الريادي في الأنشطة الاقتصادية مدعومة بالارتفاع في النفقات الرأسمالية والمصاريف الاستهلاكية وسط نمو ملحوظ في عدد السكان.

القروض الاستهلاكية في السعودية

شهدت القروض الاستهلاكية والتي تشكل الحصة الكبرى من محفظة القروض لدى البنوك السعودية أو ما يساوي 25٪ من حجم سوق الائتمان نموا جيدا خلال عامي 2009 و2010 بنسبة 7,6٪ و11,8٪ أو ما يعادل زيادة قدرها 12,4 مليار ريال سعودي (3,3 مليارات دولار) و20,7 مليار ريال سعودي (5,5 مليارات دولار) على التوالي لتسجل 196,6 مليار ريال سعودي (52,4 مليار دولار) نهاية عام 2010. وتدل هذه الأرقام على توجه معظم البنوك الى قطاع التجزئة مدفوعا بالنمو الاقتصادي وزيادة الإنفاق الاستهلاكي والقدرة الشرائية للمستهلك نتيجة تحسن ظروف المعيشة مدعومة بالسياسة الاقتصادية التوسعية.

على صعيد البنوك تستحوذ 6 بنوك سعودية (الراجحي، الأهلي التجاري، بنك الرياض، العربي وسامبا وساب) من أصل 12 بنكا على حوالي 86٪ من إجمالي محفظة القروض الاستهلاكية والبطاقات الائتمانية (قطاع التجزئة المصرفية) في المملكة أو ما يعادل 170 مليار ريال سعودي (45 مليار دولار)، حيث تعتمد هذه البنوك على قطاع التجزئة المصرفية وتمتلك شبكة فروع واسعة داخل المملكة تخولها من توسيع أنشطتها وتقديم كل الخدمات المصرفية الشخصية، ويعد مصرف الراجحي الرائد في قطاع التجزئة، حيث يتمتع بأكبر قاعدة عملاء ولديه شبكة واسعة من الفروع تضم أكثر من 500 فرع، حيث تخطت حصته السوقية من القروض الاستهلاكية والبطاقات الائتمانية الـ 33٪ في نهاية عام 2010، يليه البنك الأهلي التجاري وبنك الرياض بحصة سوقية بلغت 17,5٪ و11٪ على التوالي.

تمويل قطاع الصناعة والإنتاج السعودي

بعد حالة التباطؤ والانكماش في نمو القروض الموجهة لتمويل قطاع الصناعة والإنتاج في عام 2009 بنسبة 5,4٪ وذلك نتيجة تراجع النمو الاقتصادي وتحوط البنوك وتشددها في سياساتها الائتمانية، عادت قروض الصناعة والإنتاج والتي تشكل حوالي 12٪ من إجمالي محفظة القروض في المملكة إلى مستويات جيدة من النمو خلال عام 2010 حين ارتفعت بنسبة 20٪ أو ما يعادل 15 مليار ريال سعودي (4 مليارات دولار) لتسجل 90 مليار ريال سعودي (24 مليار دولار) مدفوعة بالمشاريع الصناعية الضخمة خصوصا قطاع الصناعات التحويلية والبتروكيماوية.

كما تشير آخر الإحصاءات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي إلى نمو القروض الصناعية خلال الربع الأول من عام 2011 بنسبة 5,2٪ أو ما يعادلها زيادة بلغت 4,6 مليارات ريال سعودي (1,2 مليار دولار) لتصل إلى 95 مليار ريال سعودي (25 مليار دولار) وهي أعلى قيمة وصلت إليها على الإطلاق، وتعكس عودة النمو إلى قروض قطاع الصناعة السياسة الاقتصادية للمملكة التي تهدف إلى تعزيز الوضع الاقتصادي عبر تحفيز وتشجيع المستثمرين لتطوير عدة قطاعات حيوية منها قطاع الصناعات البتروكيماوية والتحويلية وصناعة المنتجات الغذائية وذلك لتنويع الاقتصاد والحد من مخاطر التركز.

محفظة القروض في قطر

وبالنسبة لقطر، تتوجه قروض البنوك بشكل أساسي لتمويل القطاع العام والاستهلاك وقطاع العقار حيث بلغت حصة تلك القطاعات مجتمعة 67٪ من إجمالي محفظة القروض لدى البنوك القطرية أو ما يعادل 212 مليار ريال قطري (58 مليار دولار).

وبلغت حصة القطاع العام 30٪ من إجمالي سوق الائتمان، مما يدل على الاستدانة العالية للمؤسسات والشركات الحكومية لتمويل مشاريع تطوير قطاع الغاز والبنى التحتية.

وعلى الرغم من الأزمة التي مر بها السوق العقاري في المنطقة وصعوبة الحصول على التمويل حافظت محفظة قروض العقار في قطر على نسب نمو مرتفعة خلال عامي 2009 و2010 حيث بلغت 22٪ و26٪ على التوالي، مدفوعة بالطفرة العمرانية والمشاريع الضخمة التي شهدتها قطر خلال السنوات الخمس الماضية، كما تشير الأرقام والتوقعات إلى استمرار نمو القروض العقارية بعد أن فازت قطر باستضافة كأس العالم 2022 نظرا لحاجتها إلى تطوير البنى التحتية وزيادة عدد الفنادق خلال الاعوام العشرة المقبلة.

وقد ارتفعت محفظة القروض العقارية بنسبة 9٪ خلال الاشهر الأربعة الأولى من عام 2011، في حين سجلت قروض تمويل التجارة أعلى نسبة نمو بين القطاعات بلغت 30٪ أو ما يعادل 7,5 مليارات ريال قطري (2,1 مليار دولار) لتسجل 32,4 مليار ريال قطري (8,9 مليارات دولار) مما يعكس ارتفاع الحركة التجارية في قطر من عمليات استيراد المواد الأولية والمعدات اللازمة للمشاريع العمرانية، كما يستحوذ القطاع حاليا على 10٪ من إجمالي سوق الائتمان. وتراجعت قروض القطاع العام بنسبة 7,5٪ خلال الأربعة أشهر الأول من عام 2011 لتصل إلى 95,3 مليار ريال قطري (26,2 مليار دولار)، وهو التراجع الأول من نوعه خلال الأعوام الخمسة الماضية حين شهدت محفظة القروض إلى القطاع العام أعلى نسب نمو لها إذ سجلت 67٪ و69٪ خلال عامي 2007 و2008. وفي تحليل لمكونات القروض للقطاع العام، لاحظ التقرير أن 67٪ منها أو ما يعادل 64 مليار ريال قطري (17,6 مليار دولار) يتجه نحو المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والشركات المملوكة من الدولة التي تعنى مباشرة بتطوير قطاع الغاز والصناعات ومشاريع البنى التحتية والعقارية.

وبوجه عام، خلص التقرير إلى القول انه يتبين من توزيع القروض على القطاعات الاقتصادية في كل من الكويت والسعودية وقطر، تركز الائتمان في قطاعي العقار والاستثمار في الكويت بنسبة 47٪ بالإضافة إلى حصة كبيرة للقروض الشخصية والاستهلاكية بنسبة 23٪، أما القطاعات الأخرى كالتجارة والصناعة والتشييد والبناء فهي تشكل نسبة قليلة من محفظة القروض مقارنة مع السعودية.

شطب 28,5 مليون دينار من خسائرها المتراكمة

الرشدان: 70٪ نسبة استثمارات «أبيار» العقارية في دبي

مرزوق الرشدان مترئسا الجمعية العمومية غير العادية (قاسم باشا)

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة أبيار للتطوير العقاري مرزوق الراشدان ان نسبة استثمارات «أبيار» العقارية في دبي تصل إلى 70٪، مبينا أن القطاع العقاري في دبي يشهد حاليا حالة من الهدوء والثبات النسبي الأمر الذي وصفه بأنه جيد خاصة على استثمارات الشركة وسط توقعات بأن يشهد السوق العقاري بدبي طفرة خلال العام الحالي.

وأكد الراشدان على هامش الجمعية العمومية غير العادية المؤجلة التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 60,24٪ أن السوق العقاري في دبي مليء بالفرص الاستثمارية الجيدة ولكنه يحتاج الى السيولة الكافية لتغطيتها مقارنة بالسوقين الكويتي والسعودي.

وقد اقرت الجمعية العمومية غير العادية شطب مبلغ 28,543,326 دينارا من خسائر الشركة المتراكمة البالغة 34,142,845 دينارا كما في 31 ديسمبر 2010 مقابل احتياطي قانوني بمبلغ 2,113,080 دينارا وعلاوة اصدار بمبلغ 26,430,246 دينارا بحيث تصبح خسائر الشركة مع اقفال الربع الثاني للسنة المالية في 30 يونيو 2011 بقيمة 5,599,519 دينارا وذلك بدون نتائج الربع الثاني للسنة الحالية، واقرت العمومية تخفيض رأسمال الشركة من 106,727,500 دينار الى 105,591,538 دينارا.

الجمعية العمومية

وكما وافقت الجمعية العمومية على زيادة رأسمال الشركة من 105,591,538 دينارا الى 110,727,500 دينار بقيمة اسميه 100 فلس ومن دون علاوة اصدار تسدد على دفعة واحدة وتخصص للمساهمين المسجلين في اليوم السابق لتاريخ استدعاء زيادة رأس المال ويجوز دخول مساهمين جدد بعد الانتهاء من الفترة القانونية 15 يوما مع تفويض مجلس الادارة بوضع الضوابط والشروط اللازمة لاستدعاء رأس المال.

● محمود فاروق

«المالية» تضع خطة عمل لتعزيز معايير الشفافية

خليفة حمادة مترئسا اجتماع اللجنة

عقدت لجنة دعم وتعزيز الشفافية وتحقيق مدركات الاصلاح في وزارة المالية اجتماعها الثالث أمس الاول وكيل الوزارة خليفة حمادة، حيث قامت اللجنة بوضع خطة عمل تهدف الى تحقيق قدر اكبر من الشفافية بين الرئيس والمرؤوس وبين الموظفين والادارة العليا وبين الوزارة والجمهور.

وتتمثل مراحل خطة العمل في خمس مراحل، تتضمن المرحلة الاولى تحليل الوضع الراهن وكيفية معالجته، ويتم خلال المرحلة الثانية وضع مقترحات وآليات لتحسين مؤشر مدركات الاصلاح وترسيخ الشفافية والانتماء والموضوعية، وتشتمل المرحلة الثالثة على وضع نظام يكفل الالتزام بكافة المستويات الادارية بمعايير الشفافية واعداد اطار نظام فعال لخدمة المراجعين بما يتوافق مع مبادئ وقيم الشفافية.

أما المرحلة الرابعة فيتم خلالها اعداد اجراءات العمل في ادارات الوزارة وخلق معايير للشفافية والمساءلة، وفي المرحلة الخامسة تتم عملية متابعة مدى التزام ادارات الوزارة لمعايير الشفافية.